الأمم المتحدة S/2020/1102

مجلس الأمن

Distr.: General
10 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أحيل طيه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية إستونيا في شهر أيار/مايو 2020 (انظر المرفق).

وقد أعدت التقييمَ البعثةُ الدائمة لجمهورية إستونيا لدى الأمم المتحدة. ومع أن أعضاء آخرين في المجلس قد استُشيروا، ينبغي ألا يُنظر إلى هذا التقييم باعتباره يمثل آراء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين **يورغنسن**
السفير
الممثل الدائم

241120 191120 20-14951 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية إستونيا للمجلس (أيار/مايو 2020)

مقدمة

خلال شهر أيار/مايو 2020، عقد مجلس الأمن 30 جلسة مفتوحة ومغلقة عن طريق التداول بالفيديو، نظرا لعدم قدرته على الاجتماع بحضور الأعضاء شخصيا بسبب القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت خلال تلك الفترة جلستان بصيغة آريا وحوار تفاعلي غير رسمي واحد.

واتخذ مجلس الأمن خمسة قرارات واتفق على ثلاثة بيانات صحفية وأربع ورقات معلومات صحفية.

وشملت المناسبات البارزة خلال فترة رئاسة إستونيا جلسة مفتوحة رفيعة المستوى بصيغة آريا بشأن موضوع "خمسة وسبعون عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية – الدروس المستفادة لمنع وقوع فظائع في المستقبل، مسؤولية مجلس الأمن"، عُقدت في 8 أيار/مايو؛ وجلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن أساليب عمل المجلس، عُقدت في 15 أيار/مايو؛ وجلسة مفتوحة بصيغة آريا بشأن موضوع "استقرار الفضاء الإلكتروني ومنع نشوب النزاعات وبناء القدرات"، عُقدت في 22 أيار/مايو؛ وجلسة مفتوحة رفيعة المستوى عن طريق التداول بالفيديو بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، عُقدت في 27 أيار/مايو؛ وجلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)، عُقدت في 28 أيار/مايو.

وخلال شهر أيار/مايو، وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19، استمر عمل مجلس الأمن بفضل الجهود التي بُذلت لإرساء أساليب عمل جديدة مؤقتة اعتبارا من آذار/مارس فصاعدا. وقد عرضت أساليب العمل لشهر أيار/مايو في رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372). وواصل المجلس اجتماعاته في جلسات مفتوحة ومغلقة عن طريق التداول بالفيديو على المنصة الافتراضية المخصصة وعلى أساس برنامج العمل غير الرسمي الذي نُشر على الموقع الشبكي للمجلس. وترد في الفرع الأخير من هذا التقييم تفاصيل إضافية عن أساليب العمل التي طبقت خلال شهر أيار/مايو.

أفريقيا

ليبيا

عقد المجلس جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو في 5 أيار/مايو، استمع فيها إلى إحاطة من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة. وأكدت المدعية العامة أنه على الرغم من القيود التي سببتها جائحة كوفيد-19، فإن فريق المحكمة الجنائية الدولية المعني بليبيا يمضي قدما في عمله القضائي وفي تحقيقاته. وسلطت الضوء كذلك على قضايا الاحتجاز التعسفي وتزايد عدد حالات الاختفاء القسري وخطاب الكراهية. وأشارت إلى أن سيف الإسلام القذافي هارب من العدالة وأن أمر القبض عليه لا يزال واجب الإنفاذ. وأشارت أيضاً إلى أن ليبيا لا تزال ملزمة بإلقاء القبض على سيف الإسلام القذافي

وتسليمه إلى المحكمة. وأشارت المدعية العامة أيضا إلى أن الأمرين بإلقاء القبض على التهامي محمد خالد ومحمود مصطفى بوسيف الورفلي لم ينفذا بعد.

وقال أعضاء المجلس إن إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة أمرٌ ضروري للتوصل إلى حل سلمي دائم للأزمة في ليبيا، ورحبوا بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وشجعوا الدول المعنية على التعاون مع المحكمة. كما أدلى ممثل ليبيا ببيان أمام المجلس.

وفي 19 أيار/مايو، اجتمع المجلس عن طريق عقد جلسات مفتوحة ومغلقة بواسطة التداول بالفيديو بشأن ليبيا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني ت. وليامز. وأطلعت المجلس على الحالة الأمنية المتدهورة في ليبيا وأعربت عن الأسف لأنه على الرغم من الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة ونداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار للسماح لليبيين بالتصدي للتهديد المشترك المتمثل في جائحة كوفيد-19، تصاعد القتال مع تزايد الحرائق غير المباشرة في المناطق الحضرية، وهو ما يزيد من معاناة المدنيين. ودعت المجلس إلى ممارسة ضغط ثابت ويتسم بالمصداقية على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي تؤجج النزاع. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء انتهاكات حظر توريد الأسلحة وتزايد التصعيد على أرض الواقع. ودعوا الأطراف إلى وقف تصعيد القتال والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين.

الصومال

في 21 أيار/مايو، قدّم إحاطات إلى المجلس عن الحالة في البلد كل من الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، جيمس سوان؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا؛ ومديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أنييس ماركايو.

فقد قدم الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال معلومات محدَّثة إلى المجلس عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والمستجدات السياسية والأمنية في البلد، والأعمال التحضيرية للانتخابات، وأثر جائحة كوفيد-19 في الصومال. وقدم الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية وعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقدمت مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إحاطة إلى المجلس بشأن حالة التهديد الذي يشكله خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في البلد، والعمل الذي تضطلع به الدائرة، واحتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في هذا الصدد.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في الجبهتين الأمنية والسياسية، ودعوا إلى التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وأثنوا على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وسائر الجهات الفاعلة العاملة على تحقيق السلام والاستقرار في الصومال، وأعربوا عن قلقهم إزاء أثر جائحة كوفيد-19 في الصومال. وأكد ممثل الصومال اتخاذ الحكومة الاتحادية في الصومال خطة إصلاح طموحة، تشمل إصلاح قطاع الأمن والإصلاح الاقتصادي. وتحدث أيضا عن التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19. وأكد التزام الحكومة بالمضي قدما في تنفيذ الأولويات الوطنية.

وفي 29 أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2520 (2020)، الذي قرر بموجبه تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى 28 شباط/فبراير 2021. وقدم ممثل حكومة الصومال بيانا خطيا عند اتخاذ القرار.

السودان وجنوب السودان

في 14 أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2519 (2020)، الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وفي 29 أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2523 (2020)، الذي مدد بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى 3 حزيران/يونيه 2020، وأعرب عن اعتزامه أن يقرر مستقبل العملية المختلطة وآلية متابعتها بحلول 3 حزيران/يونيه.

وفي 29 أيار/مايو، اتخذ المجلس القرار 2521 (2020) بأغلبية 12 صوتا مؤيدا، دون أن يعترض عليه أي عضو، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والصين). ومدد القرار الجزاءات المفروضة على جنوب السودان حتى 31 أيار/مايو 2021 وولاية فريق الخبراء حتى 1 تموز/يوليه 2021.

بوروندي

في 29 أيار/مايو، وبناء على طلب تونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر، ناقش المجلس الانتخابات الجارية في بوروندي. وخلال الاجتماع، اتفق أعضاء المجلس على ورقات معلومات صحفية تدعو جميع أصحاب المصلحة إلى الحفاظ على مناخ سلمي ومواصلة استخدام الوسائل السلمية والقانونية لحل أي مسائل قد تنشأ عن العملية الانتخابية.

مالي

في 11 أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن الهجوم الذي تعرضت له بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات الهجوم الذي شُن في 10 أيار/مايو على قافلة تابعة للبعثة في أغيلهوك، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام من تشاد وإصابة أربعة آخرين.

الشرق الأوسط

العراق

في 12 أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مفتوحة وأخرى مغلقة، عن طريق التداول بالفيديو، بشأن العراق. وأدلت الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، جانين هينيس – بلاشيرت، ببيان عن التطورات الأخيرة في العراق، وقدمت التقريرين الفصليين الأخيرين الصادرين عن الأمين العام، الأول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2020/363) والآخر عن مسائل المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية (S/2020/358). وأكدت الممثلة الخاصة من جديد دعم البعثة للسلطات

العراقية في سياق عدة تحديات، من بينها صعوبة الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، إضافة إلى انتشار جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط. وشارك أيضا في الجلسة الممثل الدائم للعراق وأدلى ببيان.

ورحب أعضاء المجلس بتشكيل حكومة جديدة للعراق وأكدوا من جديد دعمهم لجهود العراق الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورحبوا كذلك بتعهد الحكومة بإجراء إصلاحات تهدف إلى تلبية المطالب المشروعة للشعب العراقي، وكذلك بإجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة بعد الانتهاء من وضع القانون الانتخابي الجديد. وأكد أعضاء المجلس مجددا أهمية الاحترام الكامل لسيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، وضرورة مواصلة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وناقشوا أيضا التطورات المتعلقة بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة.

وفي 13 أيار/مايو، صدر بيان صحفي لمجلس الأمن رحب فيه بتشكيل حكومة جديدة للعراق.

وفي 29 أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2522 (2020)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى 31 أيار/مايو 2021.

لبنان

في 4 أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن لبنان لمناقشة تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 18 شباط/فبراير 2020 (S/2020/195). واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من المنسق الخاص لشؤون لبنان، يان كوبيتش؛ ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان – بيير لاكروا. وأشار مقدما الإحاطتين إلى أن منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا تزال هادئة في معظمها، على الرغم من استمرار التوترات على طول الخط الأزرق.

وبعد الجلسة، اعتمد أعضاء مجلس الأمن ورقات معلومات صحفية أثنوا فيها على الجهود الأساسية والمستمرة التي تبذلها القوة المؤقتة للحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق، وتعاونها مع الجيش اللبناني بهدف بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، وشددوا على أهمية أن تكون القوة المؤقتة قادرة على الوفاء بولايتها.

وفي 13 أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة التقرير النصف السنوي الحادي والثلاثين للأمين العام (S/2020/329) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري أ. ديكارلو. وأشارت وكيلة الأمين العام إلى أن تنفيذ القرار لا يزال غير مكتمل، إذ تواصل الجماعات المسلحة تجنب نزع السلاح.

وبعد الجلسة، اعتمد أعضاء مجلس الأمن ورقات معلومات صحفية، أشاروا فيها إلى أهمية التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) الذي يقضي بنزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان. وأشاروا إلى أن الانتهاكات التي تتعرض لها السيادة اللبنانية، جوا وبرا، ينبغي أن تتوقف فورا.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 20 أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مفتوحة وأخرى مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأدلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، ببيان جدد فيه دعوة القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين، لتهيئة الظروف للعودة إلى مفاوضات إسرائيلية فلسطينية ذات مغزى. وحذر من خطر ضم أجزاء من الضفة الغربية، ودعا إلى بذل جهود للحفاظ على إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع على أساس الدولتين تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. وأشار أيضا إلى دعوة الأمين العام إلى معارضة الخطوات الأحادية الجانب التي من شأنها أن تعوق الجهود الدبلوماسية الحالية الرامية إلى تهيئة الظروف لإعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. كما ركز على الحالة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مشيراً إلى وجود شواغل بشأن قدرة القطاع الصحي الفلسطيني على مواجهة الطفرة المحتملة في حالات الإصابة، لا سيما في غزة. وأبلغ المجلس أيضا بالحالة على أرض الواقع، بما في ذلك حوادث العنف الأخيرة وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية. وكرر أعضاء المجلس تأكيد الحاجة إلى دعم الخطوات التي تؤدي إلى تهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية على أساس المعايير المتفق عليها دوليا. وأعرب الأعضاء أيضا عن تأييدهم لحل الدولتين وأعربوا عن قلقهم إزاء الخطوات الأحادية الجانب.

الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في 12 أيار/مايو، عُقد حوار تفاعلي غير رسمي بشأن مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. واستمع المشاركون إلى إحاطات قدمها كل من وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو؛ والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس؛ ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سانتياغو أونياتي. وأفادت وكيلة الأمين العام بأنه لم يحرز سوى تقدم محدود في الجهود الرامية إلى توضيح المسائل المعلقة ذات الصلة بالإعلان الأولي عن الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وقدمت معلومات مستكملة عن عمل الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآليات التحقيق التابعة لها. وشرح المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كيف أن المنظمة كيّفت أنشطتها بسبب عواقب تفشي جائحة كوفيد-19، وخاطب المجلس فيما يتعلق بتقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية الصادر عن أمانة المنظمة في 8 نيسان/أبريل 2020. وقدم منسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة عرضا عاما لأعمال التحقيق التي أدت إلى إصدار التقرير الأول للفريق، وكذلك الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

وفي 18 أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة السياسية في الجمهورية العربية السورية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير بيدرسن. وأبلغ المبعوث الخاص المجلس بحدوث تطورات جديدة محدودة في المسار السياسي، ولكنه ظل على اتصال وثيق بالرؤساء المشاركين وأعضاء المجتمع المدني في اللجنة الدستورية، وأنه على استعداد لعقد دورة ثالثة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية في جنيف حالما تسمح ظروف السفر العالمي بذلك. وأشار أيضا إلى أن وقف إطلاق النار في شمال شرق البلد لا يزال ساريا، على الرغم من التحديات التي تشكلها الجماعات المتطرفة الناشطة في المنطقة. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود المتواصلة

التي يبذلها المبعوث الخاص للمضي قدما بالعملية السياسية. ودعوا جميع الأطراف السورية إلى المشاركة البناءة من خلال اللجنة الدستورية من أجل التوصل إلى سلام مستدام، وأكدوا من جديد التزامهم بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وفي 19 أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدّمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك. وشارك في الجلسة أيضاً جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا.

واستعرض وكيل الأمين العام عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود. وأعرب عن قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، وسلط الضوء كذلك على التحديات التي يطرحها تفشي جائحة كوفيد-19. وأكد أن الاستجابة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود ضرورية للوصول إلى جميع السوريين في الوقت المناسب.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية، ودعوا جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المتضررين على نحو آمن ومستدام ودون عوائق. وأكدوا من جديد دعمهم للعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة، الذين يقدمون المساعدات بشكل فعال لملايين الناس في جميع أنحاء سوريا.

الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)

في 14 أيار/مايو، عقد المجلس جلسات مفتوحة ومغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط (اليمن). واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيثس؛ والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، راميش راجاسينغام.

فقد أبلغ المبعوث الخاص المجلس بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية مع حكومة اليمن وحركة أنصار الله بشأن الاتفاقات التي اقترحتها الأمم المتحدة والمتعلقة بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والتدابير الإنسانية والاقتصادية، واستئناف العملية السياسية. كما أطلع المجلس على الحالة العسكرية المقلقة في اليمن، وكذلك الحالة في الجنوب حيث تتصاعد التوترات العسكرية.

وقدم الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية إحاطة إلى المجلس بشأن الأولويات العامة الخمس للاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقا، والتي تتمثل في حماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية وإيصالها، والتمويل، والاقتصاد، وإحراز تقدم نحو تحقيق السلام. وأعرب عن قلقه إزاء التوقعات المثيرة للقلق بشأن الحالة الإنسانية في سياق جائحة كوفيد-19، وكرر النداءات التي وجهها مؤخرا كل من الأمين العام ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الهجرة الدولية، وجهات أخرى، لصالح تغليب المعرفة والتماسك الاجتماعي على الشائعات وإلقاء اللوم على الآخرين. وأشار أيضا إلى التحديات التي يواجهها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك استمرار القيود المفروضة على إيصال المعونة ونقص التمويل.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الأعمال العدائية الجارية، وأعربوا عن دعمهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للتوصل إلى اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار والتدابير الإنسانية والاقتصادية

واستئناف العملية السياسية. ودعوا أيضا حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى تخفيف حدة التوترات العسكرية والانخراط في إطار اتفاق الرياض. وخلال الجلسة المغلقة التي عُقِدت عن طريق التداول بالفيديو، أجرى أعضاء المجلس مناقشة مع رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الفريق أبهيجيت غوها؛ وكذلك مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية. وبعد الاجتماع، أُصدرت ورقات معلومات صحفية، تضمنت تجديد التأكيد على تأييد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في اليمن، والإعراب عن القلق إزاء الأعمال العدائية الجارية، والتأكيد على دعم المبعوث الخاص والمفاوضات بشأن مقترحات الأمم المتحدة.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في 6 أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن البوسنة والهرسك. وتلقى إحاطة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو، ومن المديرة التنفيذية لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، إيرينا هاسيتش.

وقدم الممثل السامي تقريره نصف السنوي الأخير عن تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام، وقدم لمحة عامة عن آخر الأوضاع في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بتفشي مرض كوفيد-19. وأثنى على قيام هيئة الرئاسة الثلاثية، في 28 نيسان/أبريل، بإطلاق عملية لتنفيذ 14 أولوية رئيسية وفقا لرأي المفوضية الأوروبية من أجل الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وشدد على أنه يجب على البوسنة والهرسك قبل كل شيء أن تحسن سيادة القانون ومكافحة الوباء الكبير المسمى بالفساد. ففي موستار، لا يزال المواطنون يفتقرون إلى حق التصويت في الانتخابات البلدية. وبما أنه لم يتم اعتماد ميزانية حكومية لعام 2020، فقد لا يكون من الممكن الاستعداد للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر.

وشرحت المديرة التنفيذية لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك أوجه القصور في النظام التعليمي في البوسنة والهرسك، وشددت على أن الشباب بحاجة إلى أدوات وآليات وتعليم للمساهمة في التغيير وإحياء أفكارهم.

ودعت أغلبية أعضاء المجلس البوسنةَ والهرسك إلى المضي قدما في تنفيذ خطة الإصلاح، واحترام سيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأبرزوا دعمهم لتطلعات البوسنة والهرسك نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

آسيا

ميانمار

في 14 أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن ميانمار. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، كريستين شرنر بورغنر. وأبلغت المبعوثةُ الخاصةُ المجلسَ بالتطورات الأخيرة في البلد، بما في ذلك جهود الإعادة إلى الوطن التي تبذلها ميانمار وبنغلاديش، والحالة في ولاية راخين، وأثر مرض كوفيد-19 في ميانمار.

هونغ كونغ

في 29 أيار/مايو، ناقش مجلس الأمن التطورات في هونغ كونغ في إطار البند "مسائل أخرى".

أفغانستان

أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في كابول وننكرهار بأفغانستان في 13 أيار/مايو. وأدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت في 12 أيار/مايو على عيادة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في كابول والتي قتل خلالها ما لا يقل عن 20 مدنيا، من بينهم نساء وأطفال، وعلى جنازة في مقاطعة ننكرهار قُتل خلالها ما لا يقل عن 24 مدنيا. وأعرب المجلس عن تعاطفه البالغ وتعازيه الحارة لأسر الضحايا وحكومة أفغانستان. وأكدوا على دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في ضوء جائحة كوفيد-19. وأكدوا من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وعلى ضرورة مساءلة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة ومنظميها وممولها ورعاتها وتقديمهم إلى العدالة.

كما كرروا التأكيد على ضرورة قيام الدول كافة، بجميع الوسائل، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وسائر الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، بالتصدّي للأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين من جرّاء الأعمال الإرهابية.

أمريكا اللاتينية

جمهورية فنزويلا البوليفارية

عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو في 20 أيار/مايو لمناقشة الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وقد عقدت هذه الجلسة بناء على طلب من الاتحاد الروسي. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو. وأشارت وكيلة الأمين العام إلى أن محاولات التوصل إلى حل عن طريق التفاوض لم تكلل بالنجاح على الرغم من الجهود الدولية الكبيرة التي بذلت في مجال التيسير. ويبدو أن طريق التفاوض قد توقف. وأشارت إلى الرسالة المؤرخة 13 أيار/مايو 2020 (S/2020/399) الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن التوغل العسكري الأخير في فنزويلا، فأكدت أن حكومتي كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية وزعيم المعارضة الفنزويلية نفوا تورطهم في التوغل العسكري.

وكررت أغلبية أعضاء المجلس التأكيد على ضرورة إيجاد حل سياسي للحالة الراهنة، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وشدد بعض أعضاء المجلس على أهمية إيصال المعونة الإنسانية إلى فنزويلا وفقا للمبادئ الإنسانية.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن حول أساليب عمل المجلس (S/2017/507)

عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو في 15 أيار/مايو بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن حول أساليب عمل المجلس (S/2017/507) بشأن موضوع "كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن".

واستمع المجلس إلى إحاطات بشأن أساليب عمله قدمها كلّ من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، إينغا روندا كينغ؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، كارين لاندغرين، والأستاذ إدوارد س. لاك من كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا. وتكلمت الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين باسم الفريق العامل، فقالت إن قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته خضعت للتمحيص خلال الفترة الاستثنائية الحالية. وتحدثت عن المناقشات التي دارت بوصفها فرصة رئيسية أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة للنظر في أساليب العمل، وأشارت إلى أن الفريق العامل أخذ في الاعتبار العديد من المداخلات التي حصلت في الماضي. وتناولت المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن مسألة مشاركة عموم الأعضاء في تعزيز فعالية المجلس. وخلصت إلى أن أفضل الأدوات المستوحاة من الجائحة يمكن الاحتفاظ بها وتطويرها، مما يتيح للمجلس طرقا أكثر مرونة واستجابة للتفاعل مع العالم ككل. وأوضحت أن التكنولوجيا يمكن أن تفتح إمكانيات أمام أمور منها تحقيق مشاركة أكثر دينامية في الميدان من خلال عقد اجتماعات افتراضية مع مختلف أصحاب المصلحة. وعرض الأستاذ لاك وجهات النظر بشأن تطور الجهود الرامية إلى تعزيز أساليب عمل المجلس على مر الزمن. وأعرب عن رأيه بأن تفكير المجلس الذاتي فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين لم يؤد دائما إلى تحسين الأداء على أرض الواقع. وأشار إلى أن الفريق العامل كان في طليعة حركة الإصلاح. وأكد أن الاختبار النهائي سيكون كيفية تنفيذ المذكرات الثماني التي وافق عليها الرئيس في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تنفيذا كاملا وأمينا.

واتفق أعضاء المجلس على أن جائحة كوفيد-19 قد أوجدت تحديات جديدة أمام الأداء اليومي لأعمال المجلس، وكانوا منفتحين للاستماع إلى عموم الأعضاء بشأن كيفية تعزيز أساليب عمل المجلس. وألقى ممثل فييت نام، بصفته منسقا للأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس في شهر أيار/مايو، بيانا أكد فيه أن المجلس يمكن أن يفعل الكثير من أجل النهوض بولايته على نحو أفضل وخدمة تطلعات عموم أعضائه. وينبغي زيادة تقاسم الأعباء والتكافؤ في توزيع العمل بين جميع أعضاء المجلس. وأكد الممثل أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود خلال الفترة الاستثنائية الحالية لضمان قدرة المجلس على مواصلة الاضطلاع بعمله، بما في ذلك عمل الهيئات الفرعية، وفقا للإجراءات والممارسات العادية. وأدلى أيضا ممثلو الأعضاء الدائمين الخمسة في المجلس ببيانات بصفتهم الوطنية.

وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، قدمت 41 دولة عضوا في الأمم المتحدة بياناتها كتابة، بعضها باسم مجموعات من البلدان. وقد صدر تجميع البيانات بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2020/418).

حماية المدنيين في النزاع المسلح

عقد المجلس مناقشته السنوية المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في شكل اجتماع مفتوح رفيع المستوى عن طريق التداول بالفيديو في 27 أيار/مايو. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها كلٌ من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير؛ والحائزة على جائزة نوبل للسلام، وعضوة مجلس الشيوخ، إلين جونسون سيرليف.

وقدم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2020/366). وتناول الأمين العام وضع حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، مشيرا إلى أنه لم يحرز في عام 2019 تقدم يذكر بشأن مسألة حماية المدنيين، وفيما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، لاحظ أن حماية المدنيين يجب أن تكون جهدا مشتركا بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وشدد على أهمية اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز الامتثال والمساءلة فيما يتعلق بحماية المدنيين. كما لفت الانتباه إلى التحديات والفرص المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العقد المقبل. وتناول الأمين العام أيضاً الأثر الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 على حماية المدنيين، مشيراً إلى الضعف الخاص الذي يعاني منه المتضررون من النزاعات، وكرر دعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وكرر التأكيد على أن الحلول السياسية المستدامة لا تزال هي السبيل الوحيد لكفالة منع تعرض المدنيين للأذى.

وأشار مقدمو الإحاطات إلى استمرار تأثير النزاعات على المدنيين، والذي تفاقم بفعل الجائحة. ودعوا إلى اتخاذ إجراءات أقوى لدعم القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل حماية المدنيين.

وأكد أعضاء المجلس في بياناتهم أهمية بذل مزيد من الجهود لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة والامتثال للقانون الدولي. واسترعوا الانتباه إلى الخطوات التي اتخذها المجلس، وكذلك الخطوات التي اتخذت على الصعيدين الإقليمي والوطني في هذا الصدد. وركز أعضاء المجلس أيضا على التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 على حماية المدنيين. ودُعيت الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة بتقديم بيانات خطية.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الاتحاد الأوروبي)

في 28 أيار/مايو، عقد المجلس اجتماعه السنوي بشأن تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار بند جدول أعماله المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل.

وكانت الرسالة الرئيسية للممثل السامي مفادها أن الاتحاد الأوروبي لا يزال مرتبطا ارتباطاً عميقاً بالنظام الدولي القائم على القواعد، وبتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة، وأنه في وقت الأزمة العالمية، هناك حاجة إلى مجلس أمن قادر على اتخاذ القرارات اللازمة – وليس مجلساً مكبلا بحق النقض والاقتتال السياسي. وفي مجال السلام والأمن، ركز الممثل السامي على الحالة في منطقة الساحل والأزمة في ليبيا، وعلى العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، المعروفة باسم عملية إيريني، والنزاع

الإسرائيلي – الفلسطيني. كما وجه الانتباه إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية، والأزمة السياسية والإنسانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأكد أن دعم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية سيظلان عنصرين أساسيين في علاقة الاتحاد الأوروبي مع شركائه من الشرق. وشدد أيضا على أن المرأة تؤدي دورا حاسما في ضمان السلام والأمن.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وشجعوا على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)

في 29 أيار/مايو، أجرى مجلس الأمن جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو للنظر في التقرير الفصلي المقدم من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). وقدم الرئيس إحاطة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة للفترة من 28 شباط/فبراير إلى 29 أيار/مايو 2020.

الجلسات المعقودة بصيغة آريا

نُظمت مناسبتان برئاسة إستونيا في إطار الجلسات المعقودة بصيغة آريا:

ففي 8 أيار/مايو، عُقدت جلسة مفتوحة رفيعة المستوى بصيغة آريا بشأن موضوع "خمسة وسبعون عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية: الدروس المستفادة لمنع وقوع فظائع في المستقبل، مسؤولية مجلس الأمن".

وترأس النقاش وزيرُ خارجية جمهورية إستونيا، أورماس راينسالو. وكان المتكلمون الضيوف هم: الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعنى بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل؛ ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري أ. ديكارلو؛ وأستاذ التاريخ في جامعة ييل، تيموثي سنايدر. وعقب جلسات الإحاطة، أدلى ببيانات جميع الدول الأعضاء في المجلس بالإضافة إلى 61 دولة عضوا. وكان هناك خمسة وأربعون بلداً ممثلاً على المستوى الوزاري. وكان هذا أول اجتماع افتراضي بصيغة آريا في تاريخ المجلس جمع هذا العدد الكبير من المشاركين الرفيعي المستوى. ونُقلت وقائع هذا الاجتماع العام عبر البث التدفقي على عدة منصات بهدف زيادة شفافية عمل مجلس الأمن.

وكان الهدف الرئيسي للاجتماع الرفيع المستوى هو الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية، وإتاحة الفرصة لمناقشة محاسن نظام ما بعد الحرب ومساوئه. فلم يكن الهدف هو تحديد الدروس المستفادة من الماضي فحسب، بل أيضا تسليط الضوء على التحديات المقبلة وتوفير منتدى لتقييم التهديدات الأمنية التي تشكلها النزاعات في أوروبا وخارجها. وأعاد الاجتماع تأكيد الرأي القائل بأن التحديات العالمية تحتاج إلى إجراءات عالمية. وتعددية الأطراف هي الأساس للتغلب على التحديات الحالية والمستقبلية.

وفي 22 أيار/مايو، نظمت إستونيا، بالتعاون مع إندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وكينيا، اجتماعا بصيغة آريا بشأن استقرار الفضاء الإلكتروني ومنع نشوب النزاعات وبناء القدرات. وكان من بين المتكلمين المدعوين، وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو؛ والرئيس التنفيذي لوكالة أمن الفضاء الإلكتروني في سنغافورة، ديفيد كوه؛ والنائب الأول للرئيس ومدير برنامج السياسات التكنولوجية

في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جيمس لويس. وأدلى رئيسُ وزراء إستونيا، يوري راتاس، بالبيان الافتتاحي، ورحب وزيرُ خارجية إستونيا، أورماس راينسالو، بالمتكلمين.

وكان الهدف من هذا الاجتماع هو إتاحة الفرصة لأعضاء مجلس الأمن لمناقشة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز استقرار الفضاء الإلكتروني ومنع نشوب النزاعات في ظل ما ينشأ من تهديدات في الفضاء الإلكتروني. وسعى الاجتماع إلى زيادة الوعي بالتحديات القائمة في الفضاء الإلكتروني التي يواجهها السلام والأمن الدوليان، ومناقشة آليات السياسات العالمية والإقليمية والوطنية القائمة للتخفيف من حدة التهديدات القائمة في الفضاء الإلكتروني وتشجيع سلوك الدول المسؤول.

أساليب العمل

في ظل الظروف غير المسبوقة، كان هدف الرئاسة هو ضمان استمرار عمل المجلس في أداء ولايته إلى أقصى حد ممكن. وبغية تعزيز شفافية أعمال المجلس، أطلعت الرئاسةُ عموم أعضاء الأمم المتحدة وعامة الجمهور على أكبر قدر ممكن من المعلومات. وكانت أساليب العمل التي تم اعتمادها خلال رئاسة شهر أيار/مايو استمرارا لأساليب العمل التي وافق عليها المجلس منذ بداية الظروف الحالية غير المسبوقة، أي في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، المحددة في الرسالتين الموجهتين من الرئيس المؤرختين 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253) و 2 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/273). فبالنسبة لشهر أيار/مايو، قُدمت أساليب العمل بوصفها رسالة موجهة من الرئيس مؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372).

وفي أيار/مايو، واصل المجلس عقد جلسات عن طريق التداول بالفيديو للبنود المدرجة في برنامج العمل غير الرسمي الذي نُشر على الموقع الشبكي للمجلس. وواصلت الرئاسة تنظيم جلسات مفتوحة ومغلقة عن طريق التداول بالفيديو بروح صيغ الاجتماعات التي يستخدمها المجلس في الأوقات العادية – المناقشات والإحاطات والمشاورات المغلقة، وما إلى ذلك. وبُثت جميع الجلسات المفتوحة التي عُقدت عن طريق التداول بالفيديو في أيار/مايو بالكامل عبر قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت كما كانت المشاركة متاحة للبلدان المعنية، ولا سيما البلدان المشار إليها بموجب المادة 37 والمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت. وواصلت الرئاسة ممارسة إدراج جميع البيانات التي أدلي بها في جلسة مفتوحة في تجميعات نُشرت بوصفها وثائق للمجلس. ووردت بيانات خطية مقدمة من عموم أعضاء الأمم المتحدة ضمن تجميع العدد القليل من الجلسات المفتوحة التي تشبه المناقشات المفتوحة المنتظمة، أي المناقشة المتعلقة بأساليب العمل في 15 أيار/مايو، والمناقشة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة في 27 أيار/مايو. ولا يزال اتخاذ قرارات المجلس يتم من خلال الإجراء الكتابي المتفق عليه في آذار/مارس، والمحدد في رسالة الرئيس المؤرخة 27 آذار/مارس 2020. ونُشرت معلومات عن عملية اتخاذ القرارات في الصفحة الشبكية للمجلس وفي برنامج العمل. وأجرت الرئاسة إعلان نتائج التصويت على اتخاذ القرارات في جلسات مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو. وأعربت الرئاسة أيضا عن تأييدها لمواصلة عمل الأجهزة الفرعية للمجلس، إلى أقصى حد ممكن.

وبغية مواصلة تعزيز الشفافية والمشاركة مع مجلس الأمن، عقدت إستونيا جلسة إحاطة إعلامية منتظمة لأعضاء الأمم المتحدة في بداية الشهر. وعقدت إستونيا، طوال فترة رئاستها، جلسات إحاطة مع عموم أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام في الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، اتفقت إستونيا وألمانيا وفرنسا على وثيقة منفصلة بشأن أساليب العمل التي ستطبق خلال فترات رئاستها المتعاقبة في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه. وكان الهدف هو التشجيع على احترام ممارسات جيدة محددة، بما في ذلك على النحو المبين في الملاحظة 507 (S/2017/507)، من أجل إتاحة استخدام وقت مجلس الأمن على نحو أكثر كفاءة، وتعزيز شفافيته، وتشجيع التفاعل والفعالية، بسبل منها ضمان تقديم النتائج إلى اجتماعات المجلس. ويشمل ذلك تدابير لتعزيز التفاعل في المناقشات من خلال منح مقدمي الإحاطات إمكانية الرد على البيانات، وكذلك إدراج المزيد من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني في مناقشات المجلس.